



مفهوم الحوكمة البيئية ومبادئها

The concept Of Environmental Governance and its Principales

طالبة دكتوراه: مرزاق فايزة

قانون خاص تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة

جامعة لونيبي علي البلدية 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية

البريد الإلكتروني: mourzagha40@gmail.com البريد المهني: edf.mourzagha@univ-blida2.dzblida2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/04 تاريخ القبول: 2023/06/05 تاريخ النشر: 2023/06/29

ملخص:

في سياق التطورات التكنولوجية التي شملت الميدان الصناعي والتكنولوجي، أصبح التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية حديث الساعة، وأضحت حماية البيئة من أولويات الوقت الراهن، بحيث تعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام داخلي وعالمي كبير، وكحتمية للرغبة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أصبح من الضروري إيجاد آليات واستراتيجيات تعكس توجهات السياسة البيئية للدول الكفيلة لضمان حماية البيئة، وتحقيق تنمية مستدامة، ومن بين هذه الآليات التي أثبتت قدرتها على مواجهة المشاكل المطروحة والمتعلقة بالبيئة هي الحوكمة البيئية بشكليها الدولي والعالمي.

كلمات مفتاحية: الحوكمة البيئية، المفاهيم الأساسية، خصائص الحوكمة، مبادئ الحوكمة، أهداف الحوكمة.

Abstract:

In the context of technological developments that included the industrial and technological field, pollution and depletion of natural resources have become modern, and environmental protection has become one of the priorities of the present time, so that it is considered one of the topics that received great internal and global interest, and as an inevitability to the desire to protect the environment and achieve sustainable development, it has become necessary to find mechanisms and strategies that reflect the environmental policy directions of countries to ensure environmental protection and achieve sustainable development. Among these mechanisms that have proven the irability to confront the problems raised and related to the environment is environmental governance in both its international and global forms.

Keywords: Environmental governance, basic concepts, characteristics of governance, principles of governance, objectives of governance.



* مرزاق فايزة

مفهوم الحوكمة البيئية ومبادئه

The concept Of Environmental Governance and its Principales

ملخص: في سياق التطورات التكنولوجية التي شملت الميدان الصناعي والتكنولوجي، أصبح التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية حديث الساعة، و أضحت حماية البيئة من أولويات الوقت الراهن، بحيث تعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام داخلي وعالمي كبير، وكحتمية للرغبة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أصبح من الضروري إيجاد آليات واستراتيجيات تعكس توجهات السياسة البيئية للدول الكفيلة لضمان حماية البيئة، وتحقيق تنمية مستدامة، ومن بين هذه الآليات التي أثبتت قدرتها على مواجهة المشاكل المطروحة والمتعلقة بالبيئة هي الحوكمة البيئية بشكليها الدولي والعالمي.

كلمات مفتاحية: الحوكمة البيئية، المفاهيم الأساسية، خصائص الحوكمة ، مبادئ الحوكمة، أهداف الحوكمة.

Abstract: In the context of technological developments that included the industrial and technological field, pollution and depletion of natural resources have become modern, and environmental protection has become one of the priorities of the present time, so that it is considered one of the topics that received great internal and global interest, and as an inevitability to the desire to protect the environment and achieve sustainable development, it has become necessary finding mechanisms and strategies that reflect the environmental policy directions of countries to ensure environmental protection and achieve sustainable development. Among these mechanisms that have proven their ability to confront the problems raised and related to the environment is environmental governance in both its international and global forms.

Keywords: Environmental governance, basic concepts, characteristics of governance, principles of governance, objectives of governance.

*

* مقدمة:

في الآونة الأخيرة وبعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم ظهور قضايا عالمية مختلفة وفي مقدمتها القضايا البيئية والبعد المناخي، حيث تعتبر مسألة البيئة من بين المواضيع التي تحظى باهتمام عالمي في السنوات الأخيرة، وهذا راجع لاعتبار البيئة المصدر الحيوي المرتبط بالإنسان، وقد أصبحت البيئة مع التطور في المجال الصناعي والتكنولوجي وقيام المشاريع التنموية الكبرى مهددة بالتدهور، وتواجه مشاكل عديدة تستدعي إيجاد حلول سريعة وجادة للحد من الأضرار اللاحقة بها، ما استدعى البحث عن سبل وآليات فعالة للمحافظة عليها، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم جديد وهو الحوكمة البيئية، من أجل ترشيد كل الأمور المتعلقة بهذا المصدر، وتعتبر الحوكمة البيئية مجموعة من التدخلات تؤدي إلى التغيرات التي



لها صلة مباشرة بالبيئة والمؤسسات المختصة في هذا المجال، وتهدف إلى حماية الموارد البيئية وصيانتها، لتحقيق التوازن واستمراريتها للأجيال القادمة.

والحوكمة البيئية عدة مقومات التي تعتبر حصيلة لتفاعل الدولة ومؤسساتها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بحيث تشارك في صنع القرار، وتعمل على تنفيذ وتطبيق القوانين المتعلقة بالبعد البيئي ومخرجاته، وهذه الفواعل سواء كانت على المستوى المحلي أو المستوى العالمي تترجم الصورة الحقيقية لسياسات الدولة.

إن فكرة التنمية المستدامة قد عرفت خلال السنوات الأخيرة اهتمام عالمي كبيرا، باعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة في توزيع الثروات البيئية ما بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة، وهذا الهدف يعتبر شبه مستحيل تحقيقه نتيجة التلوث البيئي والتهديدات المستمرة لها جراء التقدم الذي شاهدها أغلبية الدول على حساب البيئة، فأصبحت الحوكمة البيئية الفكرة والمخرج الوحيد لتحقيق فكرة التنمية المستدامة، مما دعى إلى عقد قمم ومنتديات عالمية لترسيخ هذه الفكرة لدى دول العالم.

والإشكالية التي يمكن طرحها بهذا الصدد تتمحور حول : ما مفهوم الحوكمة البيئية؟ وما هي مبادئها؟ وللاجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: مفهوم الحوكمة البيئية وخصائصها

المحور الثاني: مبادئ وأهداف ومكونات وصور الحوكمة البيئية

المحور الأول: مفهوم الحوكمة البيئية وخصائصها

لقد ساهمت الحوكمة البيئية في حماية البيئة المستدامة، وأصبحت تحتل صدارة التفكير الدولي بمحاولة المجتمع الدولي التوفيق بين التقدم والتطور السريع الذي يشهده العالم ومخلفاته السلبية وبين المحافظة على البيئة باعتبارها إرث للأجيال المستقبلية، ونظرا لأهمية الموضوع سنتطرق في هذا المحور إلى أهم التعريفات المتعلقة بالحوكمة البيئية، نشأتها وأهم خصائص الحوكمة البيئية والحوكمة البيئية العالمية، وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

أولا: تعريف الحوكمة البيئية: تتكون الحوكمة البيئية من كلمتين رئيسيتين: الحوكمة والبيئة، ولتعريف الحوكمة البيئية لا بد لنا من تعريف موجز أولا للحوكمة بصفة عامة، وثانيا تقديم تعريف بسيط للبيئة.

1- تعريف الحوكمة: لفظ الحوكمة يشير إلى "قيام بالحكم، بمعنى واسع، ويهدف هذا الحكم الواسع تحقيق: العدالة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وذلك من خلال تقاسمها بين جميع القطاعات وبشكل متساوي، وتحقيق الشفافية وإعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، فالحوكمة هي أكثر ارتباطا وأكثر اتصالا بالمجتمعات".¹



2- تعريف البيئة : "هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، ويمارس أنشطته الإنتاجية والاجتماعية، وهي خزان الموارد الطبيعية المتجددة مثل حقول الزراع، ومصايد الأسماك والموارد الطبيعية غير المتجددة مثل مناجم المعادن وآبار النفط، وتتحدد علاقة الإنسان بالبيئة في دائرتين، فهي إطار للحياة يجب عليه أن يحافظ و يصونه من التلوث و التدهور و هي مصدر الثروات الطبيعية، يجب عليه أن يرشد استغلاله ويعظم عطاءه مع عدم إغفال حقوق الأجيال المتعاقبة من البشر فيه" ².

3-تعريف الحوكمة البيئية: تعرف الحوكمة البيئية بأنها " تلك التدخلات التي تهدف الى تحقيق تغيرات وحواجز ذات الصلة بالبيئة والمعرفة ومؤسسات صنع القرار والسلوكيات، وبشكل أدق فالحوكمة البيئية تشير الى مجموعة من الآليات/ الميكانيزمات التنظيمية والعمليات والمنظمات التي تؤثر على سلوكيات وقدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج هذه السياسات" ³.

كما تعرف الحوكمة البيئية على أنها: "مجموعة المنظمات والآليات السياسية وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة" ⁴. وهناك تعريف آخر بحيث تعتبر الحوكمة البيئية على أنها "مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية، لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كل مترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية" ⁵.

وتعرف كذلك على أنها " مجموعة من القواعد و الإجراءات و الآليات التي تضبط سلوكيات الفرد والمؤسسة في التعامل مع البيئة ومواردها، بالمحافظة عليها و العمل على استدامتها من خلال مساهمة كل الأطراف الفاعلة في تحقيق ذلك وفق مبادئ محددة" ⁶. واستنادا على التعاريف السابقة لمصطلحي الحوكمة والبيئة، يمكن القول أن الحوكمة البيئية تعد مدونة سلوك بيئية ومجموعة الأحكام القانونية والفقهية هدفها تحقيق التنمية المستدامة، وتشير الى مجموع القوانين والسياسات والممارسات والمبادئ والمعايير التي تنظم من جهة علاقة الأفراد مع البيئة، ومن جهة أخرى تعمل على تنظيم عمل المنظمات والمؤسسات المتخصصة في قضايا البيئة، كما تدعو الى قيادة ومسؤولية مشتركة بدءا من الفرد وصولا

الى المستوى العالمي من اجل المحافظة على البيئة المستدامة، وتشمل عدة فواعل المتمثلة في الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، وتشدد على إدارة النظام بكامله والذي يشمل جميع الأنشطة البشرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي من خلالها ينفذ الممثلون السياسيون سلطتهم في الأعمال والنتائج البيئية.

ثانيا: نشأة الحوكمة البيئية

لقد مر تطور فكرة الحوكمة البيئية بعدة مراحل لإمكانية ترسيخها والعمل على تنفيذها سواء على المستوى السياسة الداخلية للدول أو على المستوى العالمي، وهذه أهم المراحل التي مرت بها:

ظهرت الحوكمة البيئية منذ أكثر من نصف قرن عند الاقتصاديين الأمريكيين في السبعينات، حيث عرفها ليزلي بين ماجيت "على أنها الإمكانات التي تضعها المؤسسة من أجل تنسيق فعال داخل المنظمة أو في المجتمع بين أفرادها"، أو حين يتعلق الأمر بالشراكة و التبادلات بين المنظمات، و مع بداية سنة 1980 ظهر مفهوم الحوكمة في العلاقات الدولية خاصة في المنظمات المالية والاقتصادية والإدارية، فأصبحت سلطة تقوم بتسيير مختلف شؤون وأعمال منظمة ما⁷.

ولقد أفرزت نهاية الحرب الباردة خلال الربع الأخير من القرن الماضي جملة من التحولات والتغيرات التي تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة، ولقد أفضى هذا الوضع إلى ظهور الدعاوى التي تنادي بحتمية استبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج جديد هو السياسة العالمية، وما دعم من تنامي مطلب ترسيخ أسس هذا النموذج تزايد مستويات الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية، وعلى رأسها التهديدات البيئية، بحيث لم تعد دولة بمفرها قادرة على مواجهتها أو التقليل من حدتها⁸.

وتميز مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 بالإعلان العالمي للبيئة ووضع توصيات تمثل منطلقات أساسية لفهم البيئة ومواجهة المشكلات التي أوجدتها مطالب الإنسان المتزايدة، بحيث اتخذ هذا الإعلان أساسه من مبادرات دولية وإقليمية ووطنية، وكان له الفضل في تنمية وعي أفضل لطبيعة المشكلات وأساسها، مما حدا بالمتتابعين للبيئة وقضاياها لاعتبار

مؤتمر ستوكهولم منعطفا تاريخيا أرسى دعائم "فكر بيئي" جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها بشكل خاطئ⁹.

وجاء مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية سنة 1972، لترسيخ فكرة الحوكمة البيئية بإبرام اتفاق عالمي بشكل تدريجي حول مفهوم التنمية المستدامة حسب التعريف الموضوع من طرف لجنة Brundtland علم 1987، وفي سنة 1992 جاءت قمة ريو التي وضعت أعمال طموح للتنمية المستدامة العالمية، رغم التقدم الذي كان بطيئا وغير متساوي في العقد التالي¹⁰.

وفي عام 2002، انعقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ، ومن إيجابياته الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، علما بأن التفاعل بين هذه القضايا يشكل ركائز للتنمية المستدامة، ثم انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من 20 إلى 22 جويلية 2012 في ريو دي جانيرو و عرف باسم ريو + 20، وقد كانت من نتائجه المصادقة على التقرير الختامي "المستقبل الذي نريد"، متبنيا مفهوم "الاقتصاد الأخضر"، كنموذج أقل تدميرا للكوكب¹¹.

بحيث يعتبر مؤتمر ستوكهولم الانطلاقة الفعلية للتعاون الدولي في المجال البيئي، ويرجع له الفضل في تنمية الوعي لطبيعة المشكلات البيئية وأساسها من خلال ما اتخذ من مبادرات دولية وإقليمية ووطنية، فهو منعطف تاريخي قام بإرساء دعائم الفكر البيئي، ومن ثم استحداث وزارات على المستوى الداخلي للدول تهتم بالشأن البيئي، واعتماد الحوكمة البيئية العالمية للقيام بتنظيم السياسة البيئية وكذا استخلاص العلاقة القائمة بينها وبين التنمية المستدامة، وقد تلى هذا المؤتمر عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية كان لها بصمة إيجابية في تطوير مسار حماية البيئة وترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والعمل بقواعده على المستوى الداخلي للدول وعلى المستوى العالمي.

ثالثا: خصائص الحوكمة البيئية والحوكمة البيئية العالمية

أ- خصائص الحوكمة البيئية:

تتميز الحوكمة البيئية بصفة عامة بمجموعة معتبرة من الخصائص الهامة والتي تجعلها منفردة بعناصر جوهرية في المجال المهتم بالبيئة، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1-المشاركة: و هي حق الجميع بالمشاركة في اتخاذ القرار، حيث الشعب له الحق في حرية التعبير والتجمع من خلال مؤسسات تمثيلية¹².

فعنصر المشاركة هو حق المجتمع المدني في الآلية التقريرية في مجال البيئة، والذي يجب بمقتضاه، أن يكون لكل مواطن الحق في الاطلاع على الأخطار المستقبلية التي قد تلحق به، وكذا الاطلاع الدائم على المعلومات المتعلقة بهذه الأخيرة، و بمجموع القوانين والإجراءات والتخطيطات الوقائية و سياسة تسيير الكوارث الموضوعة من طرف السلطات المعنية من أجل التحكم في التأثيرات البيئية، والواجب إتباعها من أجل سلامته.

2-الشرعية: ويقصد بها أن الإطار التشريعي والمؤسسي والقرارات المتخذة والعمليات والإجراءات المتبعة في إطار حماية البيئة مقبولة لدى العامة¹³.

بحيث يكون اعتراف وقبول من طرف المواطنين لجميع القرارات والمعايير واللوائح التي تصدر بشأن الحوكمة، والتي تأخذ صفة الإلزام على أنها صحيحة وسليمة للجميع عن طريق الموافقة والتفاهم المتبادل.

3-الشفافية: تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على مؤسسي القرارات والإجراءات في إطار حماية البيئة الأخذ بها، وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل ، وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة لدى العامة¹⁴.

ففي الحوكمة البيئية يجب أن يكون أصحاب المصلحة على علم بجميع الأنشطة وما يخطط له مستقبلا وأي أخطار تكون مرتبطة باستراتيجيات الأعمال المبرمجة في نطاق حماية البيئة، بحيث يكون هناك الكشف، الإعلان، الوضوح، وتوفر جميع المعلومات والتفاصيل الخاصة بالأعمال المبرمجة في مجال الحماية البيئية وجعلها في متناول الجميع، ليتسنى لهم التأثير على القرارات المتعلقة بهذا المجال.

4-الإدامة: و يقصد بها إدامة نشاطات الحوكمة والتنمية على المدى البعيد¹⁵.

فتكون الجهود والتخطيطات التي تقوم بها الحكومة في مجال حماية البيئة مستمرة لمدة طويلة، ولا تقتصر على فترة محددة وقصيرة، فمن الضروري التخطيط للاستدامة على المدى الطويل، لكي يتسنى لها تحقيق الغايات المنظمة.

5- العدالة والمساواة: بحيث توفر الفرص للجميع، لتحسين أوضاعهم، وتستهدف بذلك طبقة الفقراء والأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع¹⁶.

وتحقيق هذه العدالة والمساواة يكون بإصدار قوانين فيها منفعة للجميع، بحيث يمنح امتيازات في مجال البيئة للأشخاص، بشرط جدية القانون الذي يكون له أثر إيجابي على المجتمع.

6- المساءلة: فهي القدرة على تقديم الإجابة، فتسير جنبا الى جنب مع المسؤولية عن الأفعال و القرارات والسياسات وتحملها، و تشمل الالتزام بتقديم التقارير والتفسير وتحمل مسؤولية العواقب الناتجة عن الأعمال المنفذة من طرف المسؤولين في المجال البيئي. ويكون متخذو القرارات سواء في القطاع العام أو الخاص مسؤولين أمام الجمهور، ولذلك ينبغي لهم تحمل المسؤولية الكاملة عن الصلاحيات الممنوحة لهم و السلطة التي يمارسونها¹⁷.

7- التمكين و التخويل: المقصود بها هو مشاركة المواطنين المسؤولين في إطار الحوكمة البيئية مشاركة فعلية في اتخاذ القرارات المنظمة للمنشآت والمؤسسات العاملة في المجال البيئي، مع تحديث الأساليب المعتمدة، والمشاركة الفعلية في حل المشاكل البيئية. حيث يستطيع جميع الأطراف المشروعة للمحافظة على البيئة، من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح و الرخاء للجميع¹⁸.

8- خدماتية: يقصد بها قيام نظم الحوكمة البيئية على توفير مصادر الخدمات المادية التي يحتاجها المواطنون وخاصة الطبقات المهمشة في إطار الحماية البيئية. وتهتم هذه النظم بضمان تقديم الخدمات الأساسية لقطاعات المواطنين المختلفة في المجتمع، وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة والأحياء الفقيرة¹⁹.

ب- خصائص الحوكمة البيئية العالمية: إن ظهور فواعل ومؤسسات جديدة في الحوكمة البيئية أدى إلى ظهور خصائص للحوكمة البيئية العالمية والمتمثلة في:

1- التعددية المؤسسية أو زيادة التخصص : إن تعدد الفواعل التي تقوم بالدفاع على البيئة أدى الى ظهور التعاون الخاص، وهذا من خلال المشاركة الفعلية للمؤسسات الخاصة في تطبيق السياسات الدولية.

والتي أصبحت جزءا من مؤسسات والوسائل المعتمدة للقياس ووضع القواعد في مجال الحوكمة العالمية، كما تعتبر الفواعل الخاصة شريكا دائما للحكومات في تنفيذ المعايير الدولية مثل وكالات التنفيذ(تنفيذ البرامج الإنمائية التي يقوم بإدارتها البنك الدولي، الوكالات الثنائية)²⁰.

2-زيادة التجزؤ: التعقد من خلال التجزؤ: تتميز الحوكمة البيئية العالمية بزيادة التجزؤ في مختلف المستويات والمجمعات التي تقوم بصنع القواعد والقرارات وتنفيذها، وقد يكون هذا التجزؤ عموديا بين مستويات السلطة الوطنية، الدولية، والغير الوطنية(حوكمة متعددة المستويات)، أو أفقيا بين مختلف أنظمة صنع القواعد المتوازية، التي تحتفظ بها المجموعات المختلفة للفواعل(حوكمة متعددة الأقطاب)²¹.

من هنا نستنتج وجود نقطتين في هذا العنصر، النقطة الأولى تتمثل في استمرارية السياسة المتبعة على المستوى الوطني والغير الوطني، حيث يجب أن يكون هناك ترابط بين السياسات المختلفة، وكذا ترابط عدة مستويات ما بين هذه الفواعل، مع المعايير الدولية وتنفيذها محليا، أما النقطة الثانية فيما يخص التجزؤ الأفقي، فإن السياسة البيئية العالمية لا تكون موحدة على المستوى المجتمع الدولي ككل.

3-زيادة المشاركة: التنوع من خلال المشاركة: تنسم الحوكمة البيئية بزيادة وبتنوع للفواعل الوطنية، الدولية، الحكومية والغير الحكومية، وتمتاز بزيادة درجة المشاركة والتعاون بين هذه الفواعل لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية المطروحة.

بحيث لم تعد تقتصر سياسة الحوكمة البيئية العالمية على الدول القومية فقط، بل تتميز أيضا بالمشاركة المتزايدة للفواعل الخاصة(مثل: شبكات الخبراء، حماة البيئة، والشركات

المتعددة الجنسيات) إضافة إلى وكالات جديدة تنشئها الحكومات، بما في ذلك المنظمات الحكومية والمحاكم الدولية، والتي يطلق عليها اسم "وكالات وراء الدولة"، حيث تشارك في المؤسسات العالمية لمعالجة المشاكل البيئية²².

ثالثاً: علاقة الحوكمة البيئية بتحقيق التنمية المستدامة:

لمعرفة العلاقة التي تربط الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، نقدم أولاً تعريف وجيز لمعنى التنمية المستدامة.

تعرف التنمية المستدامة على أنها: "عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية، بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال على تلبية حاجاتها"²³.

يعتبر البعد البيئي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة باعتبار البيئة هي مصدر مختلف للثروات الطبيعية، بحيث أصبح تفعيل الحوكمة البيئية ضرورة لابد منها لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا استناداً إلى مقارنة الدور الذي تلعبه الحوكمة البيئية لتحقيق تنمية مستدامة حيث يكون في إطار وضع استراتيجية مبنية على مشاركة كل الفواعل الوطنية والإقليمية والدولية²⁴.

وتواجه التنمية المستدامة معوقات عديدة تحول دون تحقيق أهدافها، وتعتبر الحوكمة البيئية الوعاء الذي لابد أن تنمو فيه فكرة التنمية المستدامة لتفعيلها وبلوغ أهدافها، بحيث يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بالحوكمة البيئية، وهذا لوجود علاقة وطيدة بين البيئة والتنمية، ونظراً لحاجة المجتمع لتحقيق الاستدامة البيئية، فالحوكمة البيئية هي الحل المناسب والأنجح، الذي يتم عن طريقه معالجة المشاكل الناجمة عن الحوكمة الاقتصادية من الناحية البيئية، للوصول إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي تقوم بتأمين حقوق الأجيال القادمة.

المحور الثاني: مبادئ وأهداف ومكونات وصور الحوكمة البيئية

باعتبار أن الحوكمة البيئية تقوم على مبادئ تميزها على أنواع الحوكمة الأخرى، وأهداف مختلفة ومحددة تقوم على حماية البيئة، وخدمة الاستدامة البيئية، كما تضم الحوكمة البيئية

عدة مكونات هامة تسمح لها بفرض وجودها سواء على الساحة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وتتفرع الحوكمة البيئية إلى عدة صور لا تقل أهمية أي صورة منها عن الأخرى من حيث الأهمية والقيمة القانونية التي تسمح لها بفرض وجودها سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي للدول، وهذه هي النقاط التي سنتطرق إليها في هذا المحور حسب الترتيب المذكور لكل العناصر.

أولاً: مبادئ الحوكمة البيئية

تقوم الحوكمة البيئية على أسس وقواعد يجب الاقتياد بها والتي ينبغي على الجميع اتباعها، للوصول

إلى اتخاذ القرار الملائم لعملية المحافظة على البيئة، ولتحقيق هذا الهدف تستند الحوكمة البيئية إلى مجموعة من المبادئ والمتمثلة في:

1- **التنمية المستدامة:** و هذا المبدأ يعمل على التحول من التركيز على المنظومة البيئية الطبيعية الى المنظومة البيئية الشاملة من جهة، والتي مفادها التحكم في العنصر البشري من حيث الإنتاجية والمواد المستعملة في ذلك للحد من التلوث الناتج عنها، وكذا ترسيخ قيم المحافظة على البيئة في السلوكيات الاجتماعية، ومن جهة أخرى التحول من مفهوم حماية البيئة وتنميتها إلى مفهوم التنمية المستدامة، وهذا عن طريق عمل الإدارة البيئية على تنمية البيئة وتوفير محميات طبيعية والحفاظ على الوسائط البيئية من تغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وابتهاج استراتيجيات مفادها الانتقال من أنظمة الحلقة المفتوحة الى أنظمة الحلقة المغلقة (التخلص من النفايات بإعادة التدوير) .

حيث أنه ترافق ظهور الحوكمة مع تطور مفهوم التنمية، انطلاقاً من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية إلى التنمية البشرية فالتنمية المستدامة، وتكشف العلاقة بين التنمية المستدامة والحوكمة البيئية على أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الثقافي والاجتماعي، تنظيم استعمال الموارد الطبيعية وأخيراً يجب أن يكون البشر محور التنمية المستدامة²⁵.

2- العدالة البيئية: إن هذا المبدأ يتحقق بالنظر الى تكريس التشريعات الوطنية البيئية لأهم مبادئ التنمية المستدامة ، وأصبح هذا المبدأ مصدرا من مصادر القانون الدولي العام طبقا للمادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، بحيث يركز بدوره على مبدأين مهمين و هما مبدأ الوقاية الذي مفاده وضع سياسات إلزامية للوقاية من الضرر الى الحد الأدنى في المناطق الفقيرة والهشة المثقلة بالتجاوزات في التلوث، ومبدأ دراسة التأثير ودوره في تحقيق العدالة البيئية²⁶.

ويركز هذا المبدأ على الحماية المتساوية والمشاركة الفعالة لجميع الناس بمختلف طبقاتهم الاجتماعية، والتزامهم بتطوير وتطبيق وتنفيذ القوانين والمراسيم والسياسات البيئية، بحيث يتمتع في هذا المبدأ كل فرد من المجتمع بنفس درجة الحماية من التلوث والمخاطر البيئية والصحية الناتجة عنه، وبإمكانية الوصول المتساوي إلى صنع القرار للعيش في بيئة نظيفة.

3- مبدأ الحيطة : يعتبر هذا المبدأ بأنه مبدأ سياسيا، حيث تم إدراجه في العديد من التشريعات الوطنية الخاصة بالبيئة والصحة الإنسانية، وهو مرجعا ومستندا في إطار الحوكمة البيئية، بحيث يحتوي على عنصر اتخاذ التدابير الفعالة بشأن حماية البيئة، والتي تكون مناسبة لاجتناب المخاطر التي تهددها، مع القيام بدراسة حجم الأضرار المتوقعة والتكاليف الاقتصادية المعقولة، كتوفير الحماية للأفراد وممتلكاتهم في البنيات المهددة بمخاطر الكوارث وفقا لخطط متكاملة فيما بينها، بتتبع الاحتمالات المتوقعة والأضرار الناجمة عن الظروف البيئية، و وضع خطط محكمة كبداية.

وهو يعرف بمرحلة الوقاية و التنبؤ وتسبق وقوع الأزمة وتكون قبل وقوعها ، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بجوهرية في دورة إدارة الأزمات والمخاطر من خلال استعمال الإنذارات المسبقة التي تسمح بالتنبؤ بالكارثة، والاستعداد للحد من وقوعها من خلال استغلال المعلومات ووضع الخطط والسيناريوهات والتدريب عليها، وكذلك من خلال التوعية من مختلف الأزمات والكوارث وبناء ثقافة الكوارث لدى الأفراد والمؤسسات²⁷.

ثانيا: أهداف الحوكمة البيئية

تتمحور أهداف الحوكمة البيئية حول البيئة والحفاظ عليها وحمايتها، لما تمثله من قيمة جوهرية وهامة بالنسبة للإنسان، وكذا الأسس المنطقية والآليات للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل التخفيف من المخاطر التي تهدد المجتمعات سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو الصحي، والهدف الرئيسي للحوكمة البيئية هي تحقيق الترابط ما بين الجهات الفاعلة المختلفة للعمل بشكل متكامل لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم أهداف الحوكمة البيئية تتمثل في:

- باعتبار البيئة هي الاستدامة المشتركة، حيث تقوم الحوكمة البيئية على المعايير المؤكدة للاستدامة في التخطيط ووجود إجماع على التعهدات، وكذا وجود قواعد محددة لإجراء التفاضلات والتنازلات²⁸.

- من الأهداف الأساسية للحوكمة البيئية خلق مجموعة من قواعد التصرف، التي تحدد الأدوار التي تلعبها الدولة والفاعلات الغير الحكومية في المجال البيئي لمواجهة المشاكل والتحديات البيئية على المستوى الداخلي وكذا العابرة للحدود.

- تعمل الحوكمة البيئية على تحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ظل سياسات وطنية ودولية²⁹.

- تهتم الحوكمة البيئية بشكل رئيسي بحماية البيئة من الأخطار الطبيعية والبشرية، وتركز على مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة (المائي والهوائي والسمعي)، كما تعمل على تنمية البيئة وتوفير محميات طبيعية للنباتات والحيوانات³⁰.

- تعتبر الحوكمة البيئية من أهم الطرق التي تنظم الأعمال الإدارية والمؤسسات الناشطة في المجال البيئي، وأعمال الفواعل المختلفة المشاركة في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من قطاع خاص، المجتمع المدني والحكومة.

ثالثاً: مكونات الحوكمة البيئية وصورها

أ- مكونات الحوكمة البيئية: تتكون الحوكمة من ثلاث مكونات رئيسية هي: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

1-الدولة(الحكومة): تعتبر كأحد أهم الفواعل المساهمة للحوكمة البيئية حيث تعبر عن

الحكومة في إطار ممارسة السلطة العامة، وتقوم بوظائف عديدة كإعداد آليات وأدوات السياسة البيئية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وتنفيذها والرقابة عليها³¹.

وتقوم الدولة إلى جانب هذه المهام إصدار القوانين والتشريعات البيئية التي تحرص على تطبيقها على المستوى الداخلي، وكذا القيام بمجهودات إيجابية على المستوى الدولي من إبرام معاهدات واتفاقيات في المجال البيئي

2-القطاع الخاص: فالشراكة بين القطاعين العام والخاص علاقة طوعية وتعاونية بين

هيئات فاعلة مختلفة في القطاعين العام(الحكومي) والخاص(غير الحكومي) يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنبا إلى جنب لتحقيق هدف مشترك أو للقيام بمهام معينة، وقد تخدم الشركات أهداف مختلفة³².

ويساهم القطاع الخاص بتقديم خدمات في المجال البيئي، وبالدفاع على القضايا البيئية وتنفيذ معايير السلوك وإيجاد الحلول الدائمة لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق البعد البيئي وأهداف التنمية المستدامة عن طريق العمل بشراكة مع القطاع العام.

3-المجتمع المدني: أصبحت مؤسسات المجتمع المدني عناصر فاعلة في تقديم الخدمات

الاجتماعية للمواطنين، وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كعملية مكمل للعمل الحكومي، خاصة في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي في حالات ما بعد انتهاء الصراعات³³. وقد أصبحت لمنظمات المجتمع المدني دورا هاما في توصيل الخدمات الاجتماعية وتنفيذ العمل الحكومي في المجال البيئي وكذا محاربة الظواهر السلبية التي تمس بالبيئة والقيام بعملية توعية المجتمع والأفراد بفوائد العمل التطوعي في المجال البيئي.

إن هذه القطاعات الرئيسية الثلاث والمتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تلعب دورا هاما وتكامليا في الحلقة المكونة للحوكمة البيئية، بحيث نجد أن الحكومة تقوم بوضع القوانين و السياسات التي تهدف الى الحماية البيئية، والقطاع الخاص يعمل على خلق فرص العمل وتسهيلات مالية للمواطنين وفقا لطبيعة النظام السياسي للدولة، أما

المجتمع المدني فهو بمثابة همزة وصل للعمل الحكومي من حيث توفير الخدمات الاجتماعية للمواطن.

ب- صور الحوكمة البيئية : تأخذ الحوكمة البيئية ثلاث مستويات متباينة غير أنها متكاملة ومتربطة فيما بينها، بحيث لا نستطيع الفصل بينهم، و تتمثل هذه المستويات في الصور التالية:

1- الحوكمة البيئية الوطنية: وهي تمثل مجموع النظم والآليات والسياسات البيئية الموجودة على المستوى الوطني للدول، وهدفها تحقيق حماية البيئة، وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية، وإنما توجد بكل دولة مناهج وسياسات خاصة بها³⁴. هذا النوع من الحوكمة يتمثل في الوسائل التي تتبناها وتلتزم بها كل دولة حسب سياستها الداخلية، بحيث تسعى لحماية البيئة على الصعيد الوطني، ولتطبيق هذه السياسة تنتهج نظام قائم على استدامة بيئية هدفه المحافظة عليها.

2- الحوكمة البيئية الإقليمية: هي مجموعة النظم البيئية والسياسات السائدة في دولتين أو أكثر، وتمثل نوعاً من التنسيق البيئي في ميادين معينة كالتلوث العابر للحدود أو إدارة النفايات والأنهار المشتركة، مثل الرشادة البيئية الأوروبية، الآسيوية و الإفريقية³⁵. هذه الحوكمة تجمع ما بين دولتين أو أكثر حسب المشاكل المشتركة التي تواجهها في المجال البيئي، فهي نوع من الاتفاق بين الدول لمواجهة التحديات البيئية، التي قد تؤثر عليها، فتلجأ الى إيجاد حلول في ظل التنظيم المشترك بينها وحسب احتياجات كل دولة لحماية بيئتها الداخلي والمجال البيئي المشترك فيما بينها.

3- الحوكمة البيئية العالمية: هي عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف، التي تحدد الممارسات، توزع الأدوار على الدول والفواعل غير الحكومية لحل المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول، ولا تقتصر الحوكمة العالمية البيئية على المجال معالجة القضايا الرسمية ما بين الحكومات فقط بل تتعدى ذلك الى الاتصالات المشتركة بين موطني هذه الحكومات³⁶.

و تتمثل هذه الحوكمة في المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف المبرمة في مجال حماية البيئة، وتتكون من كيانات مؤسسية متنوعة، مترابطة فيما بينها عبر البيانات، المجتمعات والاقتصاديات، وتوفر طرق جديدة في التنظيم، وإحداث تأثير على العمل الحكومي لتحقيق هدف حماية البيئة على المستوى العالمي.

خاتمة:

إن الرؤية المرتكزة على التنمية الموجودة في أغلب بلدان العالم تدعو إلى الاندفاع نحو المزيد من النمو الاقتصادي، الذي يؤدي إلى تدمير التنوع الحيوي والتدهور البيئي، وقد أصبحت الحوكمة البيئية كحل بديل في إطار تحقيق التنمية المستدامة، فمفهوم الحوكمة البيئية ظهر في إطار المساع والمبادرات المقدمة من طرف المنظمات الدولية المدافعة عن التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، ومع التطور والتقدم الذي يشهده العالم في جميع المجالات، تطور مفهوم الحوكمة البيئية لكي يرتقي إلى مكانة عالمية وظهور مفهوم جديد ألا وهو الحوكمة العالمية متعددة الوظائف بحيث تخدم المجال البيئي على المستوى الوطني، الدولي والإقليمي.

وتوفر الحوكمة البيئية الجيدة فرصا وإمكانيات مختلفة للاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والاهتمام بمصالح الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتطوير الآليات الأساسية وتعزيز حماية البيئة العالمية، كما تقوم بترشيد كل ما يتعلق بالبيئة وفق مبادئ عديدة ومن بين أهم هذه المبادئ إشراك كل الفواعل الرسمية كانت أو الغير الرسمية .

ومن جملة النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

-إن الحوكمة البيئية مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص على حد سواء في إطار مجموعة من الخصائص التي تتمتع بها هذه الأخيرة، من المسألة والمسؤولية من أجل البيئة.

-أصبحت الحوكمة البيئية مقاربة ضرورية لا بد منها وهذا لتخفيف من المشاكل الحادة التي تواجه البيئة، وتتمثل الحوكمة البيئية في مجموع السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل.

- تلعب الحوكمة البيئية بشتى صورها سواء كانت حوكمة بيئية وطنية أو إقليمية أو عالمية دورا هاما في حماية الحق في البيئة من خلال تفعيل لجملة من الآليات والقوانين الفعالة والمناسبة لتحقيق البيئة المستدامة للإنسان.

- إن للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص دورا هاما في حماية البيئة والمحافظة عليها، بحيث تعتبر هذه الفواعل حلقات لسلسلة واحدة تمثل الحوكمة البيئية.

- تركيز اهتمام الحوكمة البيئية على الإنسان، بحيث أن جملة المبادئ التي تتميز بها الحوكمة البيئية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، وإنصاف الأجيال البشرية القادمة، وكذا إنصاف المواطنين من حيث توفير فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية.

- تعتبر التنمية المستدامة وحقوق الإنسان حلقة واحدة لا يمكن وجود الواحدة من دون الأخرى، ولا يمكن تحقيقهما إلا داخل دولة تطبق الحوكمة البيئية في مجال سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة فيما يلي :

- من جهة العمل على إشراك المواطن والمجتمع في العمل البيئي من خلال الإفصاح على المعلومات في الوقت المناسب، والمتعلقة بالبيئة والقوانين والإجراءات المتخذة في هذا المسار، ومن جهة أخرى نشر الوعي البيئي بين المواطنين للحد من السلوكيات الغير المسؤولة التي تلحق أضرار جسيمة بالبيئة.

- إدخال البعد البيئي في كل الخطط الموضوعية من طرف الحكومة لتحقق الحماية لهذا الأخير، وتحريك النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة وتفعيلها لتكون في مستوى التطلعات والتطورات العالمية البيئية.

- ضرورة القيام بتغييرات ومبادرات لسد حاجات المجتمع والعمل على توفير فرص العمل، وهذا ما يؤدي الى تحقيق التوازن البيئي.

- العمل على إشراك كل الفواعل والتنظيمات المتمثلة في المجتمع المدني والهيئات المكلفة بالبيئة، ودمجها في برامج الحوكمة البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأهداف التي أنشأت من أجلها الحوكمة البيئية.

- العمل على إنشاء أنماط إنتاجية واستهلاكية تستند على قواعد صحيحة في احترام البيئة ومقوماتها من أجل ضمان الاستدامة البيئية للأجيال القادمة.

الهوامش

¹-نوال علي تعالي، الحوكمة البيئية العالمية و دور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014، ص 20.

-سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات و التحديات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الحوكمة و التنمية،

جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، المسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص 17.

-منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر (دراسة حالة تسيير النفايات الطبية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم

السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019/2020، ص 10.

-هدى بوزيدي، الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة لعربي

¹تبسي، تبسة،

الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 232.

-زكية بن زروق زكية، سامية فقير، أسماء بودونات، تعزيز الحوكمة البيئية للوصول الى التنمية المستدامة- المملكة العربية

¹السعودية

نموذجاً، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عمان، الأردن، العدد 66، ص 05.

¹-صابري مقيم، حسينة خالدي، تفعيل سياسات الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، الحكامة البيئية

تحديات التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الاقتصاد و القانون الدولي البيئي-، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات

الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021، ص 234.

¹-نوال علي تعالي، المرجع السابق، ص 21-22.

-مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة

¹المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد 36، العدد 421، 2014، ص 135.

-رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990،

¹ص 24.

- مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الأردنية للعلوم

¹الاجتماعية

- الأردن، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص 208.
- الحسين الشكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 02¹.
- العدد 08، 2014، ص 35.
- ¹ نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 24.
- ¹ نوال علي تعالبي، نفس السابق، ص 25.
- داود سليمان بن عيسى، حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، الأردن، المجلد 27، العدد 02، ص 83.
- ¹ نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 25.
- ¹ نوال علي تعالبي، نفس المرجع، ص 25.
- ¹ علي أبو بكر، Link in، المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة، تاريخ النشر 16-12-2020.
- ¹ نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 26.
- ¹ نوال علي تعالبي، نفس المرجع، ص 26.
- ¹ منال سخري، المرجع السابق، ص 16.
- ¹ خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص 18.
- ¹ خديجة ناصري، المرجع السابق، ص 14-15.
- ¹ زكية بن زروق زكية، المرجع السابق، ص 03.
- ¹ بلعورة هجيرة، أبو بكر سالم، بلعورة الزهراء، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الأعمال، والتجارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 122-123.
- ¹ زكية بن زروق زكية، سامية فقير، أسماء بودونات، المرجع السابق، ص 06.
- مهني وردة، تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، مجلد 16، العدد 02، ص 351.
- أسماء سلامي، الإعلام و الاتصال كفاعل استراتيجي في ارساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر و الأزمات الراهنة- الواقع المأمول- مجلة دراسات و أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 25، 2016، ص 10-11.
- ¹ منال سخري، المرجع السابق، ص 12.
- ¹ -مهني وردة، دور الرشادة في تكريس الحق في البيئة، المرجع السابق، ص 128.
- أحمد السيد الدقن، التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية، نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 39، العدد 02، 2019، ص 257.

-نخلة بلخير، عيسى معروزي، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: تفعيل الدور التنموي العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج القطاع

المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 27-28/11/2018، ص 06.

¹-بلعورة هجيرة، أبو بكر بوسالم، بلعورة الزهراء، المرجع السابق، ص 124.

¹-نوال علي تعالي، المرجع السابق، ص 34.

¹-سارة عجروود، المرجع السابق، ص 20.

-مهني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمر تليجي، الأغواط، الجزائر، العدد 24،

2017، ص 12

¹-مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 209.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة و مشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.

2-نوال علي تعالي، الحوكمة البيئية العالمية و دور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014.

ثانياً: المقالات

1- أحمد السيد الدقن، التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية، نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 39، العدد 02، 2019.

2--أسماء سلامي، الإعلام و الاتصال كفاعل استراتيجي في ارساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة- الواقع المأمول- مجلة دراسات و أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 25، 2016.

3-الحسين الشكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 02، العدد 08، 2014

- 4- بلعورة هجيرة، أبو بكر سالم، بلعورة الزهراء، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الأعمال، والتجارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
- 5- خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، باتنة، الجزائر، 2011-2012.
- 6- داود سليمان بن عيسى، حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، الأردن، المجلد 27، العدد 02.
- 7- زكية بن زروق زكية، سامية فقير، أسماء بودونات، تعزيز الحوكمة البيئية للوصول الى التنمية المستدامة- المملكة العربية السعودية نموذجا، مركز البحث و تطوير الموارد البشرية رماح، عمان، الأردن، العدد 66.
- 8- سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات و التحديات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الحوكمة و التنمية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، المسيلة، الجزائر، 2019-2020.
- 9- صابري مقيح، حسينة خالدي، تفعيل سياسات الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، الحكامة البيئية تحديات التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.
- 10- منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر (دراسة حالة تسيير النفايات الطبية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر،
2020/2019.

- 11-مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية و التجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 07، العدد 02، 2014.
 - 12- مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد 36، العدد 421، 2014.
 - 13-مهنى وردة، تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، مجلد 16، العدد 02.
 - 14--نخلة بلخير، عيسى معروزي، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: تفعيل الدور التنموي العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 27-28/11/2018.
 - 15-هدى بوزيدي، الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة لعربي تبسي، تبسة، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2018.
- ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- علي أبو بكر، المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة، تاريخ النشر Link.in ، تاريخ النشر
2020-12-16

- ¹نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية و دور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014، ص 20.
- سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات و التحديات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الحوكمة و التنمية²
- جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، المسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص 17.
- منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر (دراسة حالة تسيير النفايات الطبية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم³
- السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020/2019، ص 10.
- هدى بوزيدي، الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة لعربي تبسي، تبسة،⁴
- الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 232.
- زكية بن زروق زكية، سامية فقير، أسماء بودونات، تعزيز الحوكمة البيئية للوصول الى التنمية المستدامة- المملكة العربية السعودية⁵
- نموذجاً، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عمان، الأردن، العدد 66، ص 05.
- ⁶-صابري مقيم، حسينة خالدي، تفعيل سياسات الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، الحكامة البيئية تحديات التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الاقتصاد و القانون الدولي البيئي-، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021، ص 234.
- ⁷نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 21-22.
- مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل⁸
- العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد 36، العدد 421، 2014، ص 135.
- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 24.⁹
- مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية¹⁰
- الأردن، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص 208.
- الحسين الشكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 02¹¹
- العدد 08، 2014، ص 35.

- ¹²-نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 24.
- ¹³-نوال علي تعالبي، نفس السابق، ص 25.
- داود سليمان بن عيسى، حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة
- ¹⁴المؤسسين، مجلة
- الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، الأردن، المجلد 27، العدد 02، ص 83.
- ¹⁵-نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 25.
- ¹⁶-نوال علي تعالبي، نفس المرجع، ص 25.
- ¹⁷علي أبو بكر، Link in، المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة، تاريخ النشر 16-12-2020-
- ¹⁸-نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 26..
- ¹⁹-نوال علي تعالبي، نفس المرجع، ص 26..
- ²⁰-منال سخري، المرجع السابق، ص 16.
- ²¹-خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص 18.
- ²²-خديجة ناصري، المرجع السابق، ص 14-15.
- ²³-زكية بن زروق زكية، المرجع السابق، ص 03.
- بلعورة هجيرة، أبو بكر سالم، بلعورة الزهراء، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات
- ²⁴الأعمال،
- والتجارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 122-123.
- ²⁵- زكية بن زروق زكية، سامية فقير، أسماء بودونات، المرجع السابق، ص 06.
- مهني وردة، تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال
- ²⁶التمكين للعدالة
- البيئية، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، مجلد 16، العدد 02، ص 351.
- أسماء سلامي، الإعلام و الاتصال كفاعل استراتيجي في ارساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر و الأزمات الراهنة-
- ²⁷الواقع المأمول-
- مجلة دراسات و أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 25، 2016، ص 10-11.
- ²⁸-منال سخري، المرجع السابق، ص 12.
- ²⁹-مهني وردة، دور الرشادة في تكريس الحق في البيئة، المرجع السابق، ص 128.
- أحمد السيد الدقن، التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية، نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة،
- ³⁰المنظمة العربية
- للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 39، العدد 02، 2019، ص 257.
- نخلة بلخير، عيسى معزوزي، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: تفعيل الدور التنموي العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج
- ³¹قطاع
- المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 27-28/11/2018، ص 06.

³²-بلعورة هجيرة، أبو بكر بوسالم، بلعورة الزهراء، المرجع السابق، ص 124.

³³-نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 34.

³⁴-سارة عجود، المرجع السابق، ص 20.

-مهني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمر تليجي، الأغواط، الجزائر،
³⁵العدد 24،

2017، ص 12

³⁶-مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 209.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة و مشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، 1990.
- 2-نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية و دور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014.

ثانياً: المقالات

- 1- أحمد السيد الدقن، التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية، نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 39، العدد 02، 2019.
- 2--أسماء سلامي، الإعلام و الاتصال كفاعل استراتيجي في ارساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة- الواقع المأمول- مجلة دراسات و أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 25، 2016.
- 3-الحسين الشكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 02، العدد 08، 2014

- 4- بلعورة هجيرة، أبو بكر سالم، بلعورة الزهراء، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الأعمال، والتجارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
- 5- خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، باتنة، الجزائر، 2011-2012.
- 6- داود سليمان بن عيسى، حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، الأردن، المجلد 27، العدد 02.
- 7- زكية بن زروق زكية، سامية فقير، أسماء بودونات، تعزيز الحوكمة البيئية للوصول الى التنمية المستدامة- المملكة العربية السعودية نموذجا، مركز البحث و تطوير الموارد البشرية رماح، عمان، الأردن، العدد 66.
- 8- سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات و التحديات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الحوكمة و التنمية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، المسيلة، الجزائر، 2019-2020.
- 9- صابري مقيّم، حسينة خالدي، تفعيل سياسات الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، الحكامة البيئية تحديات التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.

10- منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر (دراسة حالة تسيير النفايات الطبية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020/2019.

11-مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية و التجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 07، العدد 02، 2014.

12- مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد 36، العدد 421، 2014.

13-مهني وردة، تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، مجلد 16، العدد 02.

14--نخلة بلخير، عيسى معروزي، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: تفعيل الدور التنموي العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 27-28/11/2018.

15-هدى بوزيدي، الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة لعربي تيسي، تبسة، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2018.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- علي أبو بكر، المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة، تاريخ النشر Link.in ، تاريخ النشر 2020-12-16